ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

30 يوليو 2024

أسبوع انخفاض الدين الخارجي

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

15 معلومة مصورة

16 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

16 تراجع الدين الخارجي في مصر: مؤشرات إيجابية للاقتصاد المصري

23 كيف حققت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس أعلى إيرادات في تاريخها؟

28 تحويل المخلفات إلى طاقة: استراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي والحد من التلوث في مصر

تقديم

شهد الأسبوع الماضي تطورات اقتصادية متسارعة على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية، حيث اتخذت العديد من الدول قرارات حاسمة لمواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة. في مصر، حققت الحكومة إنجازات ملحوظة في تخفيض الدين الخارجي، وذلك بفضل سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها على مدار السنوات الماضية. وعلى الصعيد الإقليمي، أعلن الإتحاد الأفريقي عن إطلاق وكالة تصنيف ائتماني جديدة لدول أفريقيا، مما سيساهم في تعزيز الشفافية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى القارة. أما على الصعيد العالمي، فقد اتخذ البنك المركزي الروسي قراراً برفع أسعار الفائدة في محاولة للسيطرة على التضخم المتصاعد. في هذه النشرة، سنستعرض بالتفصيل أهم الأحداث الاقتصادية التي شهدها الأسبوع الماضي، مع التركيز على تأثيرها على الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي.

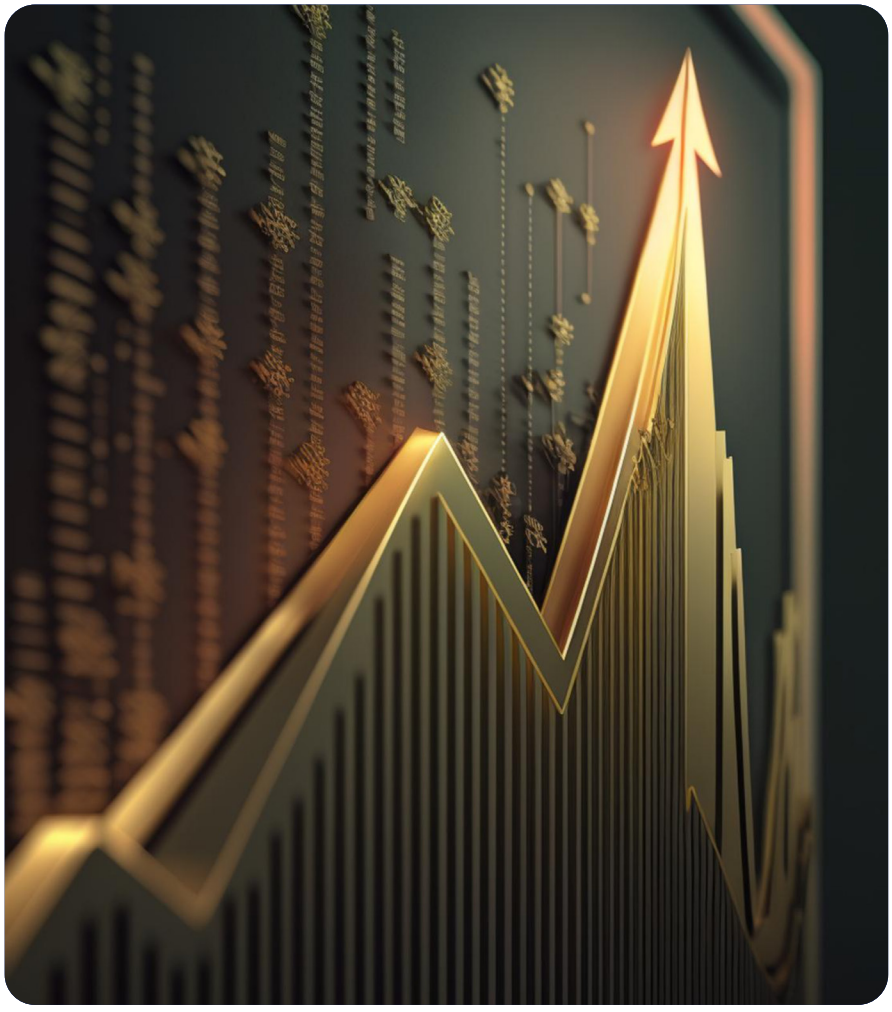

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

مؤشرات أولية

- **دين مصر الخارجي يتراجع 14 مليار دولار في 5 شهور**

تراجع الدين الخارجي لمصر إلى 153.9 مليار دولار بنهاية مايو 2024، مقابل 168 ملياراً بنهاية عام 2023، كما ورد في بيان رسمي نقلاً عن مسؤول في البنك المركزي. وكانت مصر حصلت، في مارس 2024، على دعم إماراتي من خلال صفقة «رأس الحكمة» بقيمة 35 مليار دولار، من ضمنها 11 ملياراً وديعة لدى «المركزي» تم تحويلها إلى استثمارات. كما أشار البيان إلى أن الانخفاض بمقدار 14 ملياراً خلال فترة 5 شهور، يُعدُّ الأكبر حجماً بتاريخ المديونية الخارجية للبلاد على الاطلاق.

- **مصر بصدد زيادة تدريجية لأسعار العديد من خدمات المواطنين**

سترفع الحكومة المصرية أسعار العديد من الخدمات خلال الفترة المقبلة بشكل تدريجي، بما لا يؤثر على المواطن ولا على معدلات التضخم، بحسب رئيس الوزراء مصطفى مدبولي. ورفعت الحكومة، نهاية مايو 2024، سعر رغيف الخبز المدعم 300%، في خطوة هي الأولى منذ أكثر من 3 عقود. وكانت مصر رفعت قيمة دعم الخبز والسلع التموينية في موازنتها للسنة المالية المقبلة بنحو 5% إلى

134.2 مليار جنيه. ولجأت الحكومة في الآونة الأخيرة إلى تقليص الدعم على الكثير من الخدمات والسلع الرئيسية. وفي مطلع عام 2024 تمّت زيادة أسعار تذاكر مترو الأنفاق، الذي يمثل وسيلة التنقل الأكثر شعبيةً بالعاصمة القاهرة وضواحيها. ثم جاء الإعلان عن رفع أسعار الإنترنت الأرضي وخدمات الهاتف المحمول، ثم زيادة في أسعار الكهرباء، ومواد البناء، وتحديداً الأسمنت، والحديد، وأخيرا رفع أسعار منتجات البترول.

أخبار قطاعية

- **مصر تعلن حل أزمة نقص الأسمدة**

وزعت الحكومة في مصر ما يصل إلى 136 ألف طن من الأسمدة على المزارعين منذ بداية الشهر وحتى نهاية الأسبوع الماضي، منهية بذلك أزمة نقص الأسمدة، بحسب وزير الزراعة المصري علاء فاروق. وأكد فاروق على أن أزمة توزيع الأسمدة قد انتهت، و»عادت المصانع للعمل والإنتاج، وما نستلمه من المصانع، نوزعه على الفور». وقطعت مصر إمدادات الغاز الطبيعي عن مصانع الأسمدة العاملة في البلاد أكثر من مرة خلال الأشهر القليلة الماضية، وسط نقص في إنتاج الغاز في البلاد، وارتفاع الطلب داخلياً بسبب درجات الحرارة المرتفعة. واستأجرت البلاد «سفينة تغويز»، واستوردت ما يصل إلى 21 شحنة من الغاز المسال، لحل أزمة نقص الغاز لديها بشكل مؤقت.

- **مصر تدرس زيادة أسعار الأسمدة المدعمة للفلاحين 30%**

تدرس الحكومة المصرية رفع أسعار الأسمدة المدعمة بنسبة تصل حتى 30% لتصل إلى حوالي 6250 جنيه للطن مقابل 4800 جنيه حالياً، وذلك لمواجهة الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج خلال الفترة الأخيرة. وتُلزم الحكومة منتجي الأسمدة بتوريد 55% من إنتاجهم بسعر مدعم إلى وزارة الزراعة المصرية لتغطية احتياجات السوق المحلية، مقابل السماح لهم بتصدير الكميات المتبقية. وتأتي تلك دراسة بعد نحو أسبوعين من ارتفاع أسعار الأسمدة في السوق الحرة بنحو 54% بسبب أزمة نقص الغاز خلال شهر يونيو الماضي، لتصل إلى 20 ألف جنيه للطن مقابل 13 ألفاً في مايو.

استثمار وأسواق مال

- **أرباح البنك التجاري الدولي المصري الربعية تقفز 96% بدعم الإيرادات والقروض**

قفزت أرباح البنك التجاري الدولي - مصر (CIB) إلى 15.6 مليار جنيه (324 مليون دولار) في الربع الثاني من العام الجاري، بزيادة 96% على أساس سنوي، وسط نمو الإيرادات والقروض، وأرجع البنك في بيان صادر بتاريخ 7/21، الأرباح القياسية إلى نمو أعماله، لا إلى انخفاض العملة والتضخم. ونمت إيرادات البنك المدرج في البورصة المصرية،81%، إلى 24.4 مليار جنيه، فيما سجل أكبر بنك خاص في مصر، نمواً في تمويل الشركات والأفراد بنسبة 24%، إلى 331 مليار جنيه.

- **طـرح حصـة مـن «بنيـان» ببورصـة مصـر بقيمـة 120 مليـون دولار هـذا العـام**

تسـعى شـركة «بنيـان» للتنميـة والتجـارة، التابعـة لشـركة الملكيـة الخاصـة «كومبـاس كابيتـال» إلـى طـرح حصـة مـن أسـهمها فـي البورصـة المصريـة بقيمـة 120 مليـون دولار قبـل نهايـة هـذا العـام. وقد يتـم قيـد الشـركة فـي بورصـة مصـر هـذا الأسـبوع تمهيـداً لطـرح جـزء مـن أسـهمها قبـل نهايـة هـذا العـام، علـى أن يتولـى بنـكا الاسـتثمار (سـي آي كابيتـال) و(أرقـام كابيتـال) إدارة الطـرح.

- **«الشـرق الأوسـط للتنميـة» و«بالـم هيلـز» تحالفـان «أركـو» لتطويـر مشـروعين فـي مصـر**

توصلـت شـركتا «الشـرق الأوسـط للتنميـة والاسـتثمار العقـاري» و «بالـم هيلـز للتعميـر» إلـى اتفاقيتيـن منفصلتيـن مع الشـركة العربيـة للتنميـة العقاريـة «أركـو»، لتطويـر مشـروعين فـي مصـر؛ أحدهمـا سـياحي والآخـر سـكني. وسـيكون تطويـر مشـروع سـياحي علـى قطعـة أرض بمسـاحة 743 فداناً فـي السـاحل الشـمالي تمتلكهـا شـركة أركـو، مقابـل حصولهـا علـى 65% مـن الإيـرادات المسـتهدفة والتـي تُقـدّر بنحـو 200 مليـار جنيـه خـلال 12 عامـاً.

- **«مصر الجديدة للإسكان» ترصد 16 مليار جنيه لشراء أرض جديدة**

تتفـاوض شـركة «مصـر الجديـدة للإسـكان والتعميـر» مـع هيئـة المجتمعـات العمرانيـة الحكوميـة، حـول قطعتـي أرض فـي «حدائـق العاصمـة» شـرقي القاهـرة، و«مدينـة سـفنكس الجديـدة» غربـي القاهـرة، تمهيـداً للتعاقـد علـى شـراء واحـدة منهمـا، فـي صفقـة قـد

تصل قيمتها إلى 16 مليار جنيه، بحسب سامح حمودة، العضو المنتدب للشركة. وتبلغ مساحة إحدى الأراضي 800 فدان، والثانية 600 فدان (الفدان يساوي 4200 متر مربع). وأضاف حمودة أن شركته لديها 700 فدان ضمن أرض هليوبوليس الجديدة، ستقوم تطويرها ذاتياً على عدة مشاريع، مضيفاً: «نحن نفاضل حالياً بين 5 مكاتب استشارية لتخطيط كامل المساحات». متوقعاً البدء بتطوير أول 25 فداناً خلال أكتوبر 2025.

أخبار الطاقة

- **مصر تتوقع توفير 36 مليار جنيه بعد زيادة أسعار الوقود بنسب وصلت إلى 15%**

رفعت مصر أسعار الوقود للمرة الثانية هذا العام، إذ أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية زيادة أسعار جميع أنواع البنزين والسولار والمازوت الصناعي، بنسب تراوحت بين 10% و15%. وتتوقع الحكومة أن تؤدي هذه الزيادة إلى توفير 36 مليار جنيه (745 مليون دولار) في ميزانية الدولة خلال العام المالي 2024-2025. وجارى تثبيت أسعار جميع أنواع الغاز الطبيعي سواء المنزلي أو الصناعي. وقررت الحكومة رفع لتر بنزين «80» الأقل جودة بنسبة 11.4% إلى 12.25 جنيه، وسعر لتر بنزين «92» بنسبة 10% إلى 13.75 جنيه، على أن يصل سعر لتر بنزين «95» الأعلى جودة بعد الزيادة إلى 15 جنيهاً. كما رفعت سعر بيع لتر السولار 15% إلى 11.5 جنيه، كما زاد سعر بيع لتر الكيروسين بنفس النسبة والقيمة.

زاد سعر المازوت الصناعي بنسبة 13% إلى 8500 جنيه. وجرى تثبيت المازوت المورد للكهرباء والصناعات الغذائية.

- **مصـر تسـعى لتشـغيل مشـروعين للطاقـة المتجـددة بقـدرة 750 ميغـاواط أكتوبـر 2024**

تسـتهدف وزارة الكهربـاء والطاقـة المتجـددة المصريـة إضافـة 750 ميغـاواط قـدرات كهربائيـة مولـدة مـن مشـروعين لطاقـة الريـاح والطاقـة الشمسـية بحلـول أكتوبـر 2024، باسـتثمارات إجماليـة تصـل إلـى 700 مليـون دولار. وهناك توقعات بـإن المشـروع الأول سـيتم افتتاحـه خلال شـهر أغسـطس 2024 وهـو عبـارة عـن المرحلـة الأولـى لمشـروع طاقـة ريـاح بقـدرة 250 ميغـاواط، وينفـذه تحالـف «أوراسـكوم للإنشـاءات»، و«تويوتـا» و«إنجـي»، فـي منطقـة خليـج السـويس بالقـرب مـن رأس غـارب.

- **مصـر تطـرح مناقصـة جديـدة لشـراء 5 شـحنات غـاز فـي أغسـطس وسـبتمبر**

طرحـت مصـر مناقصـة جديـدة لاسـتيراد 5 شـحنات مـن الغـاز المسـال فـي أغسـطس وسـبتمبر 2024، ضمـن مسـاعيها لحـل أزمـة انقطـاع الكهربـاء بالـبلاد. وسـتطرح مصـر مناقصـات بشـكل دائـم لاسـتيراد الغـاز لحيـن معـاودة الإنتـاج المحلـي الارتفـاع مـن جديـد. اسـتهلاك الغـاز الطبيعـي لتوليـد الكهربـاء وصـل إلـى 162 ألـف متـر مكعـب يوميـاً حاليـاً، مسـجلاً أعلـى مسـتوى اسـتهلاك فـي تاريـخ الـبلاد». وسـتكون الهيئـة العامـة للبتـرول هـي المسـؤولة عـن اسـتيراد الغـاز مثـل باقـي المـواد البتروليـة.

إقليميًا

- **4 عوامل تدفع بنوك الخليج لتوسيع حضورها خارجياً**

تتضافر عدة عوامل تدفع بنوكاً خليجية للتوسع في الساحة الدولية، والتي تشمل تنويع أسواقها وتحسين الربحية والتعويض عن وتيرة النمو الضعيفة في أسواقها المحلية، بالإضافة إلى تحسن التوقعات المستقبلية لاقتصادات إقليمية كبرى، وفق وكالة» فيتش». يتطلع العديد من بنوك دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاستحواذ على بنوك في مصر وتركيا والهند، مدعومةً بتوقعات تحسن الأداء الاقتصادي وفرص النمو الأفضل مقارنة بالأسواق المحلية. إذ تتمتع البلدان الثلاث بعدد سكان أكبر بكثير من عدد سكان دول الخليج وإمكانات أكبر لنمو القطاع المصرفي بفضل آفاق نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي القوية، وأنظمتها المصرفية الأصغر حجماً مقارنة باقتصاداتها.

- **إطلاق وكالة تصنيف ائتماني خاصة بدول أفريقيا العام 2025**

أفاد مسؤول في الاتحاد الأفريقي أن شركة التصنيف الائتماني التي يتم إنشاؤها لتلبية الاحتياجات الفريدة للمقترضين السياديين في أفريقيا من المنتظر أن تكون جاهزة بحلول العام 2025. وأضاف ألبرت موشانغا، مفوض الاتحاد للتنمية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن بالاتحاد، أن المؤسسة لن تكون مملوكة للتكتل الإقليمي، وإنما ستكون مستقلة ومهنية. وأردف موشانغا: «نشعر أننا لا نلقى معاملةً جيدةً عندما يتعلق الأمر بالتصنيفات وتكلفة الاقتراض. نريد مؤسسة يطورها الأفارقة للمساهمة في عملية إزالة المخاطر في سوق رأس المال الأفريقي، حتى نتمكن

فـي النهايـة مـن الحصـول علـى وضـع يمكننـا مـن خلالـه الاقتـراض بشـكل تنافسـي فـي الداخـل والخـارج».

- **موديـز: توقعـات بنمـو القطـاع غيـر النفطـي حتـى 4% فـي 9 دول منتجـة للخـام**

يُتوقـع أن يحقـق القطـاع غيـر النفطـي فـي دول الخليـج العربـي والعراق وكازاخسـتان وأذربيجـان معـدل نمـو مـا بيـن 3% و4% خلال العاميـن المقبليـن، فـي حـال عـدم حـدوث صدمـات خارجيـة، وفـق تقريـر حديـث صـادر عـن وكالـة «موديـز» حـول تأثيـر التنويـع الاقتصـادي علـى بنـوك تلـك الـدول. وسـجل القطـاع غيـر النفطـي فـي تلـك البلـدان معـدل نمـو تـراوح بيـن 1% و2% خلال 6 سـنوات للفتـرة مـن 2016 إلـى 2021. واعتبـر التقريـر أن تنويـع هيـكل الاقتصـاد «بمثابـة نعمـة للبنـوك المحليـة».

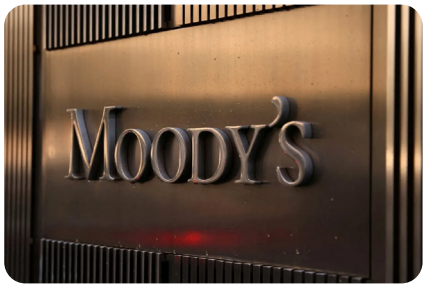

عالميًا

- **مجموعة العشرين تستبعد مقترح ضريبة الأثرياء من البيان الختامي**

يُتوقـع تعليـق كبـار المسـؤولين الماليـن فـي العالـم لخطـة البرازيـل المثيـرة للجـدل الهادفـة إلـى فـرض ضريبـة عالميـة علـى المليارديـرات، علـى أن يجـري تضميـن إشـارة بعيـدة للفكـرة فقـط، فـي مسـودة بيـان صـادر عـن اجتمـاع هـذا الأسـبوع فـي ريـو دي جانيـرو. وتفتقـر مسـودة البيـان إلـى أي التزامـات بمواصلـة استكشـاف فـرض ضريبـة بحـد أدنـى 2% علـى أغنـى الأفـراد فـي العالـم، وهـي خطـة وضعهـا الرئيـس

البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا في إطار قيادة بلاده لمجموعة العشرين هذه السنة. وبدلاً من ذلك، سيكتفي البيان بالقول إن القادة «سيواصلون العمل معاً نحو نظام ضريبي دولي أكثر عدالة واستقراراً وكفاءة يتناسب مع القرن الحادي والعشرين».

- **البنك المركزي الروسي يرفع أسعار الفائدة 200 نقطة أساس لمواجهة التضخم**

رفع بنك روسيا المركزي أسعار الفائدة الرئيسية بنحو 200 نقطة أساس لتصل إلى 18%، ليتوافق قراره بذلك مع أغلب المحللين الذين أكدوا على ضرورة الخطوة لكبح التضخم الذي لم يتباطأ كما كان متوقعاً. وتسارعت أسعار المستهلكين، وابتعدت بشكل أكبر عن هدف صانعي السياسات النقدية البالغ 4%. وأدى قرار البنك المركزي بالإبقاء على سعر الفائدة الأساسي عند 16% بعد اجتماعه في يونيو إلى تفاقم المشكلة.

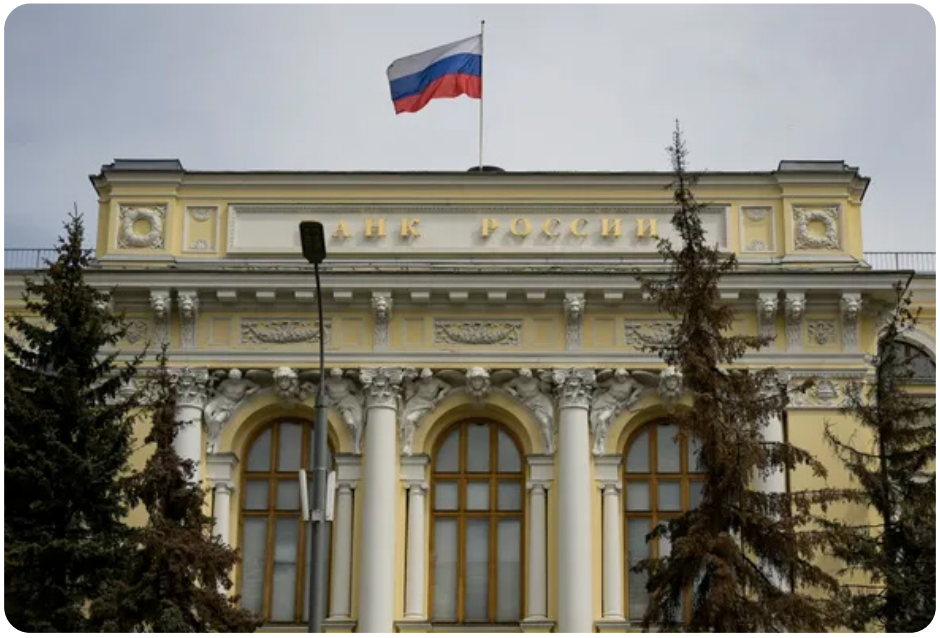

معلومة مصورة

الحكومة المصرية رفعت أسعار البنزين للمرة الثانية خلال عام 2024 بنسب تراوحت بين 10% و15%. هذه الزيادة تأتي في إطار سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات الخارجية.

	بنزين 95	بنزين 92	بنزين 80
أبريل 2020	8.5	7.5	6.25
أبريل 2021	8.75	7.75	6.5
يوليو 2021	9	8	6.75
أكتوبر 2021	9.25	8.25	7
يناير 2022	9.5	8.5	7.25
أبريل 2022	9.75	8.75	7.5
يوليو 2022	10.75	9.25	8
مارس 2023	11.5	10.25	8.75
نوفمبر 2023	12.5	11.5	10
مارس 2024	13.5	12.5	11
يوليو 2024	15	13.75	12.25

المصدر: بيانات مجلس الوزراء ووزارة البترول والثروة المعدنية

مقالات تحليلية

تراجع الدين الخارجي في مصر: مؤشرات إيجابية للاقتصاد المصري

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مرت مصر بتحد كبير في قدرتها على توفير سيولة بالعملات الأجنبية نتيجة لخروج جزء كبير من الاستثمارات غير المقيمة في الأموال الساخنة المحلية بحوالي 20 مليار دولار أمريكي، وترتب على تلك الأوضاع الاقتصادية ارتفاع الدين الخارجي لمصر أدركت القيادة السياسية منذ اللحظة الأولى التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وقامت بحل أزمة سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية بالإضافة إلى نجاح القرارات الجريئة للسياسة النقدية منذ أغسطس 2022 في السيطرة على معدلات التضخم ووضعها على مسار هبوطي مسجلة تباطؤ بشكل كبير إلى مستوى 27.5% في يونيو 2024 وهو أدنى معدل منذ فبراير عام 2023، مما يسهم في استقرار الأسعار محليًا وتقليص الضغوط.

جهود حثيثة

يعتبر تدفق العملة الصعبة أمر حيوي في عملية الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ومن ثم العمل على تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز قوة أداء الجنيه المصري وهو ما سيتبعه انخفاض معدل التضخم خلال المرحلة المقبلة، وكذا زيادة الاحتياطي النقدي الذي يعد جزءً مهمًا للغاية من أداء الاقتصاد المصري

حقق الاحتياطي النقدي ارتفاعات متتالية خلال عام 2024 حيث وصل إلى 46.38 مليار دولار في يونيو 2024 مقارنة بـ 35.25مليار دولار في يناير لنفس العام حيث وصل إلى أعلى مستوى في تاريخه، محاولًا تجاوز التأثيرات العالمية على كافة مصادر العملات الأجنبية، ويواصل الاحتياطي الأجنبي ارتفاعه منذ عدة أشهر في ظل اتجاه الدولة للعمل على تعزيز الموارد الدولارية، وخفض الواردات، وزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، مع تبنى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، لدعم النمو. ومن هذا المنطلق تواصل الدولة جهودها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الفترة المقبلة من خلال اتخاذ إجراءات متكاملة متعلقة بالسياسات النقدية والمالية والهيكلية والمؤسسية والمساندة الاجتماعية مع مراعاة تحقيق السلامة والاستدامة المالية، وضبط الأسواق واستقرار الأسعار.

تطور الاحتياطي النقدي (مليار دولار) - شهريًا

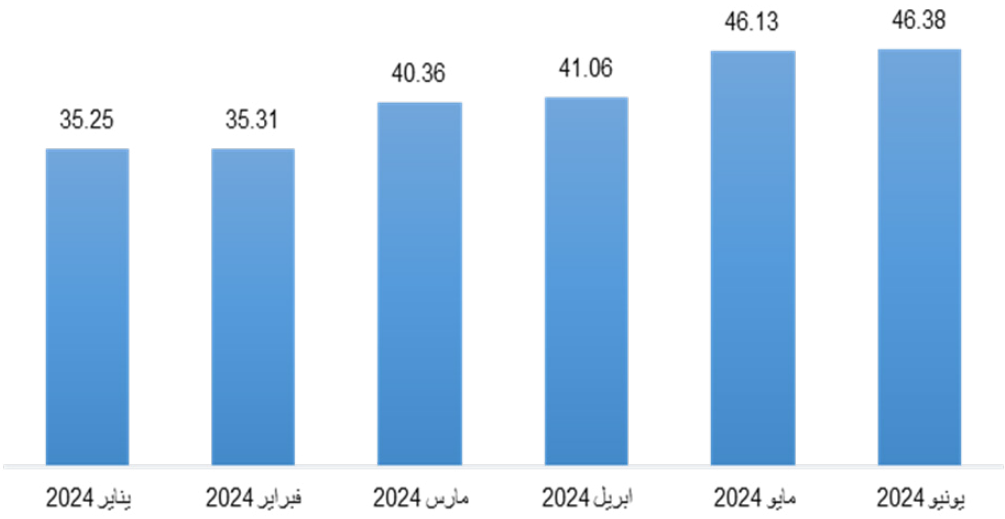

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

كما ساعد على زيادة الاحتياطي النقدي تحقيق ميزان المدفوعات فائضًا كليًا بلغ نحو 4.1 مليار دولار، والتي انعكست بصورة إيجابية على حساب المعاملات الرأسمالية والمالية ليسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 20 مليار.

ومن بين محفزات الاحتياطي النقدي الأجنبي زيادة تحويلات العاملين بالخارج للشهر الثالث على التوالي، حيث ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال مايو 2024 بمعدل 73.8% (على أساس سنوي) لتصل إلى نحو 2.7 مليار دولار (مقابل نحو 1.6 مليار دولار خلال مايو 2023)، كما ارتفعت بمعدل 26.6% مقارنةً بالشهر السابق مباشرة أبريل 2024 والتي سجلت خلاله نحو 2.2 مليار دولار. إضافة إلى 200% زيادة في موارد النقد الأجنبي للسوق المحلى وارتفاع تحويلات المصريين بأكثر من 100% منذ تحرير سعر الصرف. والصعود القوى لتدفقات العملة ساهم في القضاء على عجز الأصول الأجنبية للبنك المركزي لتسجيل فائضًا قدره 10.3 مليار دولار في يونيو 2024، مقارنة بعجز 11.4 مليار دولار في يناير 2024، كما تحسن أيضًا صافي الأصول الأجنبية للبنوك ليسجل 4.6 مليار دولار في مايو 2024، مقارنة بـــ 17.6- مليار دولار في نفس الشهر من العام الماضي.

كما شهدت مصر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حيث شهد العام المالي 2023/2022 أكبر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 10.04 مليار دولار بزيادة قدرها 12.3% مقارنة بعام 2022/2021. إضافة إلى ذلك وصلت طلبات الاستثمار للفرص المتاحة إلى 42 طلبا خلال الفترة من يناير إلى مارس 2023 مقارنة بالهدف البالغ 40 طلبا، وجرى تسجيل نمو ملحوظ في تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي بنسبة 451.3% في الربع الثاني من العام المالي 2022/2023.

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سنويًا (مليار دولار)

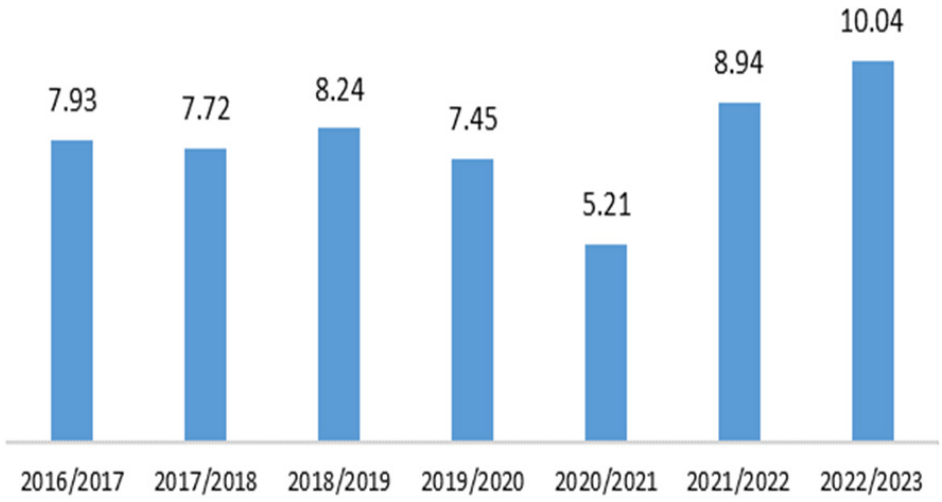

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

وعليه نالت مصر ثقة المؤسسات الدولية في اقتصادها لتضخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمصر أحد أفضل دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤشر درجة تقييد الاستثمار، حيث جاءت في المرتبة التاسعة بين 10 دول، كما جاءت ضمن أفضل الدول العربية، حيث جاءت في المرتبة الثامنة بين 9 دول عربية. بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات مصر السياحية بنسبة 6.1% وبقيمة بلغت نحو 500 مليون دولار، خلال النصف الأول من العام المالي الحالي على أساس سنوي، مسجلة 7.8 مليار دولار، بحسب بيانات البنك المركزي المصري.

إدارة للدين الخارجي

تستهدف استراتيجية إدارة الدين في مصر زيادة تدريجية في أحجام سندات الخزانة وآجالها على حساب إصدارات أذونات الخزانة (ذات الأجل القصير بالتعريف)، عبر الطروحات المنتظمة وإعادة فتح السندات لزيادة أجل متوسط الدين الحكومي، لتوحيد منحنى العائد لأوراق الدين الحكومي، وخفض الديون التي يستحق أجلها سنويّا. ونتيجة لذلك، تراجع الدين الخارجي لمصر ليسجل 153.86 مليار دولار أمريكي في نهاية مايو 2024 مقابل 168.03 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2023 بقيمة قدرها 14.17 مليار دولار وبحوالي بحوالي 8.43%، وذلك يُعد التراجع الأكبر حجمًا في تاريخ المديونية الخارجية على الاطلاق. كما أنه هناك تحسن كبير في منحنى العائد على سندات مصر الدولارية أجل يناير 2027 حيث تراجع من 22.86% في أكتوبر 2023 ليصل إلى مستوى 9.2% في يونيو 2024، بفارق بلغ حوالي 13 نقطة مئوية، الأمر الذي يساهم في تقليص تكلفة الاقتراض من الأسواق الدولية عند الحاجة ويبرهن على ثقة المستثمرين الدوليين في الإجراءات الإصلاحية.

كما شهدت عقود مبادلة مخاطر الائتمان لأجل سنة واحدة تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفعت بنحو 2,333 نقطة أساس بين مايو 2023 ويونيو 2024، لتصل إلى 346.3 نقطة أساس. ويعكس هذا التطور تراجع المخاطر المرتبطة بأدوات الدين المصرية وزيادة الثقة في قدرة الاقتصاد المحلي على الوفاء بالتزاماته الدولية من قبل الأسواق العالمية. كما أسهم هذا التحسن في تحسين النظرة العامة لوكالات التصنيف الائتماني تجاه الاقتصاد المصري، مما أدى إلى تعديل توقعاتها المستقبلية بعد توحيد سعر الصرف في مارس 2024. نتيجة لذلك، نجحت القرارات الجريئة للسياسة النقدية منذ أغسطس 2022 في السيطرة على معدلات التضخم داخل السوق المصري ووضعها على مسار هبوطي مسجلة تباطؤ بشكل كبير إلى مستوى 27.5% في يونيو 2024 وهو أدنى معدل منذ فبراير عام 2023، مما يسهم في استقرار الأسعار محليًا وتقليص الضغوط على الأسر المصرية وتعزز الثقة في العملة المحلية وبيئة الأعمال والاستثمار للاقتصاد المصري.

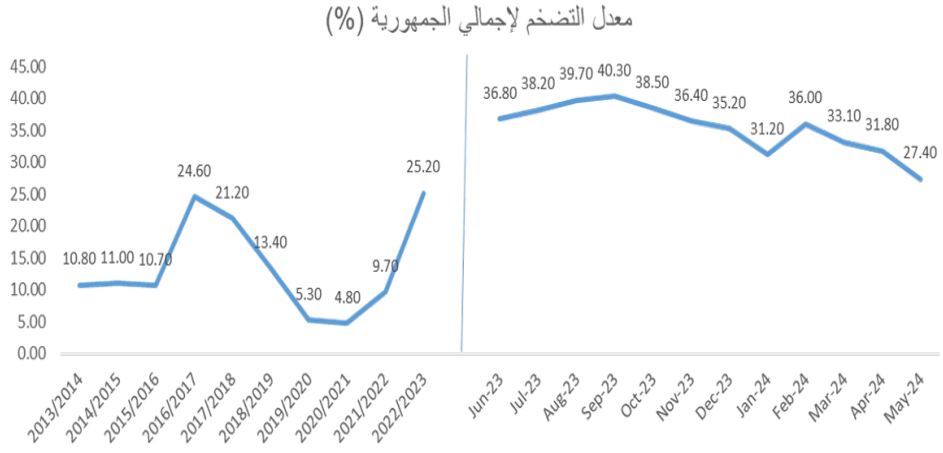

فـي الختـام، علـى الرغـم مـن الضغـوط الكبيـرة التـي تواجههـا مصـر حاليـاً فـي تأميـن العـملات الأجنبيـة اللازمـة لاسـتيراد السـلع الأساسـية وتسـديد تكاليـف وأقسـاط الديـون فـي مواعيدهـا المحـددة، إلا أن هنـاك بيانـات إيجابيـة تشـير إلـى تحسـن الميـزان التجـاري المصـري. تلتـزم الحكومـة المصريـة بشـكل صـارم بسـداد الديـون فـي مواعيدهـا، وقـد صـرح رئيـس الـوزراء بـأن تاريـخ مصـر خـالٍ مـن التعثـر فـي سـداد الديـون، ممـا يعكـس قـدرة الدولـة علـى الوفـاء بالتزاماتهـا وتعمـل الدولـة المصريـة دائمًـا علـى توفيـر مـوارد دولاريـة مـن مختلـف المصـادر لضمـان تلبيـة احتياجاتهـا والتزاماتهـا مـن الأسـواق العالميـة.

مقالات تحليلية

كيف حققت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس أعلى إيرادات في تاريخها؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حققت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس أعلى إيرادات في تاريخها خلال العام المالي 2023 - 2024 مع تحقيق زيادة في الفائض العام والموافقة على 98 مشروعًا بإجمالي استثمارات 2.23 مليار دولار.

الأداء المالي لعام 2024/2023

حققت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال العام المالي 2023-2024 إجمالي إيرادات تبلغ 8.25 مليار جنيه بزيادة قدرها 36% عن العام المالي السابق 2023/2022، والذي حققت خلاله الهيئة إيرادات إجمالية بقيمة 6.07 مليار جنيه.

كما حققت الهيئة فائضًا عامًّا أوليا بمبلغ 5.42 مليار جنيه في العام المالي 2024/2023 مقارنةً بفائض العام السابق البالغ 4.08 مليار جنيه، بزيادة قدرها 33% على أساس سنوي، فيما حققت

موانـئ الهيئـة خلال نفـس العـام أحجـام تـداول إجماليـة بلغـت 36.5 مليـون طـن طاقـة محققـة مـن البضائـع العامـة غيـر المحـواة، بزيـادة 43.14% عـن العـام المالـي السـابق، الـذي حققـت خلالـه 25.5 مليـون طـن طاقـة محققـة، فـضلًا عـن تـداول 5 مليـون و131 ألـف حاويـة مكافئـة بموانـي الهيئـة خلال العـام المالـي المنتهـي فـي يونيـو 2024.

أسـفرت الجهـود الترويجيـة للهيئـة عـن حصـول 218 مشـروع علـى موافقـاتٍ مـا بيـن نهائيـة ومبدئيـة فـي المناطـق الصناعيـة والموانـئ، بإجمالـي اسـتثمارات 5.12 مليـار دولار؛ حيـث حصـل 98 مشـروعًا علـى موافقـات نهائيـة، بإجمالـي اسـتثمارات تصـل إلـى 2.23 مليـار دولار، فيمـا حصـل 120 مشـروع علـى موافقـات مبدئيـة، باسـتثمارات تصـل إلـى 2.89 مليـار دولار.

كمـا شـهدت منطقـة القنطـرة غـرب الصناعيـة جهـوداً ترويجيـة حثيثـة خلال العـام المالـي 2023 – 2024 مـن خلال العمـل علـى تحسـين خـواص التربـة والمرافـق بهـا، ممـا أدى إلـى التعاقـد بشـكل فعلـي علـى 6 مشـروعات، وحصـول مشـروعين علـى موافقـات نهائيـة، بالإضافـة لـ 7 مشـروعات أخـرى تجـري دراسـتها؛ ليصـل إجمالـي المشـروعات المزمـع إنشـائها بالقنطـرة غـرب حتـى الآن 15 مشـروعًا، باسـتثمارات إجماليـة متوقعـة بلغـت 1.33 مليـار دولار، علـى مسـاحة إجماليـة قدرهـا 1,57 مليـون متـر مربـع.

إلـى جانـب ذلـك، وقعـت الهيئـة حتـى الآن 15 اتفاقيـة إطاريـة تتعلـق بمشـروعات الهيدروجيـن الأخضـر، مـع كبـرى الشـركات والتحالفـات العالميـة، أمـا فيمـا يتعلـق بمشـروع «مصـر للهيدروجيـن الأخضـر»، فقـد قامـت الهيئـة بتوقيـع اتفاقيـة ملزمـة لتوريـد كامـل إنتـاج المشـروع فـي يونيـو 2024، ممـا أدى إلـى حسـم المشـروع لمـزاد مؤسسـة

H2Global لدعم توريد 397 طن من الأمونيا المتجددة إلى أوروبا بسعر ألف يورو للطن.

وكذلك، اعتمد مجلس الإدارة الاتفاق بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومجموعة موانئ أبو ظبي وبالتنسيق مع وزارة النقل؛ المتعلق بمنح الالتزام لمحطة دحرجة (رورو) بحجم استثمار يبلغ 25 مليون دولار، بما يسهم في تحسين اتصالية ميناء السخنة بأكثر من 26 دولة على مستوى العالم، مما سيكون له دور كبير في دعم سلاسل إمداد صناعة السيارات التي تستهدف المنطقة الاقتصادية توطينها، بالإضافة إلى محطة ركاب وسفن سياحية بميناء السخنة باستثمار قيمته 5,3 مليون دولار، ومن المخطط أن تكون مساحة محطة الركاب 45 ألف متر مربع تقريبًا، ورصيف بطول 385 متر وغاطس 18 مترًا، على أن تستقبل المحطة 1,5 مليون سائح سنويًّا؛ وذلك في إطار تعزيز قطاع السفن السياحية في منطقة البحر الأحمر؛ لما يقدمه المشروع من مرافق وخدمات عالمية المستوى للمسافرين عبر السفن السياحية .

كما اعتمد المجلس عقد الانتفاع بالأرض الذي وقعته اقتصادية قناة السويس في مايو الماضي مع شركة «إروغلو إيجيبت للملابس الجاهزة» لإنشاء مصنع الشركة التركية باستثمارات تصل إلى 40 مليون دولار، ويتيح أكثر من 3 آلاف فرصة عمل؛ حيث تخطط اقتصادية قناة السويس لتحويل منطقة القنطرة غرب الصناعية لمركز إقليمي لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة.

وعلى الصعيد ذاته، وافق مجلس الإدارة على مشروع شركة ليوماكس لتجميع وتصنيع الجرارات والمعدات الزراعية بإجمالي استثمارات تصل إلى 25 مليون جنيه بهدف إنتاج 1000 جرار سنويًا؛ وذلك تماشيًا مع خطة الدولة التي تستهدف توسيع الرقعة الزراعية، بالإضافة إلى

موافقة المجلس على مشروع شركة بيرل بولي يوريثان نورث أفريكا المتخصصة في صناعة مادة البولي يوريثان ومشتقاتها، التي تستخدم بشكل أساسي في العديد من القطاعات الصناعية مثل صناعة السيارات، وصناعة الأثاث، ومواد البناء، والأجهزة الكهربائية، على أن يقام المشروع على 3 مراحل، بتكلفة استثمارية قدرها 1.7 مليون دولار.

فيما وافق مجلس الإدارة على مساهمة الهيئة في زيادة رأس المال للشركة الوطنية المصرية لصناعات السكك الحديدية (نيرك)؛ ليصل إلى 1.2 مليار جنيه، ووافق المجلس كذلك على زيادة رأس المال المدفوع لشركة التنمية الرئيسية بالهيئة بمبلغ 100 مليون جنيه ليصبح 250 مليون جنيه.

وأخيرًا، وافق مجلس الإدارة على بروتوكول تعاون مع مصلحة الجمارك المصرية، بهدف توفير نظام الميكنة المتكاملة للمركز اللوجستي لاقتصادية قناة السويس، ومشروعاتها؛ حيث تدشن المنطقة الاقتصادية مركزًا لوجستيًّا، وذلك خلال النصف الثاني من عام 2024.

عوامل مُفسرة

تتميز المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بموقع فريد في قلب طريق التجارة العالمية يقع حول الطريق البحري الدولي الرئيسي ممر قناة السويس، الذي يربط أوروبا وشرق وشمال أفريقيا عبر قناة السويس مع آسيا التي تمر عبر الخليج العربي لخدمة غالبية التجارة العالمية، وبناء على ذلك تهدف المنطقة الاقتصادية إلى أن تكون واحدة من المراكز اللوجستية الرئيسية في المنطقة، بدعم من العديد من مشروعات البنية التحتية الضخمة، وخاصة المشروعات اللوجستية، مثل مضاعفة مسارات

قناة السويس لتقليل وقت المرور وتكلفة التشغيل وجذب المزيد من السفن والبضائع.

كما تقدم المنطقة عددًا من الحوافز المباشرة وغير المباشرة للمستثمرين، مع تقديم خدمات لوجستية عالية الجودة وطرق سريعة في أفريقيا واتفاقيات التجارة التفضيلية، بما يتيح للمستثمرين الوصول بكفاءة وتنافسية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية في أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، مع تمكين المستثمرين من الوصول إلى سوق محلي واعد، حيث تتمتع مصر بسوق محلية كبيرة ومتنامية تضم أكثر من 100 مليون مواطن 65% منهم في سن العمل.

علاوة على ذلك، تتميز المنطقة الاقتصادية بتوافر العمالة الماهرة في العديد من القطاعات الصناعية بتكاليف تنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى، ويجوز للهيئة أن تتحمل جزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين المصريين كحافز مالي للشركة سواء خلال المرحلة الأولى من المشروع أو بعد التأسيس. وفقًا للقانون رقم 2002/83، الهيئة الاقتصادية لقناة السويس لديها القدرة، وبناءً على موافقة مجلس إدارة الهيئة، على زيادة نسبة العمال الأجانب لتلبية احتياجات المشروعات المختلفة.

وتستهدف المنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال الفترة المقبلة خلق فرص استثمارية في قطاعات خدمات تموين السفن، والأنشطة اللوجستية، وصناعات الصب المعدنية، والطاقة الشمسية، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والصناعات البتروكيماوية، والصناعات الدوائية، والمواد الطبية الفعالة، وقطاع الأعمال الزراعية، ومراكز البيانات، ومواد البناء والتشييد، والبطاريات الكهربائية، وصناعة السيارات، وصناعة الإطارات.

مقالات تحليلية

تحويل المخلفات إلى طاقة: استراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي والحد من التلوث في مصر

د/ أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

أوجبت أزمة الطاقة العالمية وزيادة أسعارها على دول العالم ضرورة دراسة وتناول الأساليب الحديثة للحصول على الطاقة المتجددة والنظيفة، بالإضافة إلى حجم ومستويات الانبعاثات الكربونية التي رغم الخطط العالمية لمواجهة الاحتباس الحراري، وفرصة تراجع الانبعاثات في عام 2020 الذي شهد بدء جائحة كورونا، عادت الانبعاثات الضارة عالميًا إلى الارتفاع مرة أخرى خلال عام 2022، وبالتحديد قبل وقوع الحرب الروسية الأوكرانية. حيث زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الفحم بنسبة حوالي 1.7% في عام 2023، وذلك مع تحول العديد من الدول إلى الوقود الأكثر تلويثا بعد الحرب الروسية الأوكرانية وأدى انخفاض إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا إلى ارتفاع أسعار الغاز على نحو قياسي.

على الرغم من أن نصيب مصر من حجم الانبعاثات الكلي لا يتعدى سوي 0.6%، إلا أن الدولة المصرية تسير بخطوات جادة وسريعة نحو التحول إلى الطاقة النظيفة. من خلال تلك الدراسة نحاول إلقاء الضوء على المساعي المصرية نحو تحويل المخلفات إلى

طاقة كهربائية، مع إبراز العوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياحية لتلك الصناعة الاستراتيجية المهمة. بشكل عام تتلخص الدراسة في الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسة وهي:

- ما هي العلاقة بين المخلفات والطاقة؟
- إلى أي مدى يمكن الاستفادة من المخلفات وتحويلها إلى طاقة؟
- ما هي أهم العوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياحية لتلك الصناعة؟

بشكل عام، توجد العديد من التصنيفات المختلفة للمخلفات، ولكن تُصنف المخلفات إلى مخلفات صلبة غير خطرة وفقًا لمصدر المخلفات إلى مخلفات البناء والهدم، والمخلفات الصناعية والتجارية، والمخلفات البلدية، والزراعية، وأيضًا المخلفات الخطرة وهي مخلفات لها سمات تجعلها خطرة أو من المحتمل أن تكون مضرّة بصحة الإنسان أو البيئة.

عملية تحويل المخلفات إلى طاقة كهربائية:

يزدهر في العالم حاليًا قطاع حيوي يثبت ربحيته، وهو تحويل المخلفات إلى طاقة بواسطة تكنولوجيات تولد منها كهرباء أو حرارة أو وقودًا حيويًا أو وقودًا اصطناعيًا. هذا التحويل لا يعني بالضرورة الحرق فقط، لأن عملية اختيار التكنولوجيا يعتمد بشكل كبير على خليط تلك المخلفات، أي كلما زادت نسبة المواد العضوية ونسبة الرطوبة في المخلفات انخفضت كفاءة الحرق مثلًا. حيث تصنف هذه التكنولوجيات الحديثة إلى فئتين: حرارية وغير حرارية، وغالبيتها تولد الكهرباء مباشرة من خلال الاحتراق، أو تنتج وقودًا قابلًا للاحتراق مثل الميثان والميثانول والإيثانول والهيدروجين

وأنـواع مـن الوقـود الاصطناعـي. وعليـه، تـزداد ثقـة العالـم بهـذه العمليـات المتطـورة، لأنهـا توفـر طاقـات متجـددة مأمونـة ومجربـة بالإضافـة إلـى أنهـا تتماشـى مـع المعاييـر البيئيـة الصارمـة.

وعليـه يمكـن القـول، بـأن عمليـة تحويـل المخلفات إلـى كهربـاء تُمثل توجهًـا عالميًـا يجمـع بين تلبيـة الاحتياجـات للطاقة النظيفـة والتخلص الأمثـل مـن المخلفـات، وهـو مـا يدفـع نحـو تطبيـق مفهـوم التنميـة المسـتدامة. وذلـك بسـبب تزايـد الطلـب علـى الكهربـاء المصحـوب بالتزايـد التصاعـدي للكتلـة السـكانية للمـدن، والتوجـه العالمـي الذي يهـدف إلـى الحـد مـن الانبعاثـات الكربونيـة بهـدف مكافحـة التغيـر المناخـي. وبشـكل عـام، تُعـد محطـة تحويـل المخلفـات إلـى طاقـة، هـي منشـأة لإدارة المخلفـات وذلـك عـن طريـق حرقهـا وتحويلهـا إلـى كهربـاء، حيـث يسـمى هـذا النـوع مـن محطـات الطاقـة أحيانًـا محطـة تحويـل المخلفـات إلـى طاقـة، أو حـرق مخلفـات البلديـة، أو اسـترداد الطاقـة، أو اسـتخراج مـوارد الطاقـة، كمـا هـو موضـح فـي الشـكل التالـي.

استكمالًا لما سبق، تختلف المحطات الحديثة لتحويل المخلفات إلى طاقة، عن طرق حرق المخلفات الشائع استخدامها في السنوات الأخيرة، حيث يُنظر إلى محطات تحويل النفايات إلى طاقة على أنها استراتيجية لتنويع مصادر الحصول على الطاقة، خاصةٍ في السويد التي أصبحت رائدة في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية من النفايات خلال السنوات العشرين الماضية، إذ يمثل الإنتاج الطبيعي للطاقة الكهربائية حوالي 500 إلى 600 كيلووات ساعة من الكهرباء مقابل طن واحد من النفايات المحروقة. بالمقابل تنتج المحارق حوالي 1200 ميجاوات ساعة من حرق حوالي 2200 طن من النفايات يوميًا، كما يوضح الشكل التالي 5 طرق لتحويل المخلفات الصلبة إلى طاقة كهربائية.

الوضع العالمي في تحويل المخلفات إلى طاقة:

تُعد تقنية حرق المخلفات لإنتاج الكهرباء من التقنيات الأكثر شيوعًا، وذلك نظرًا لانخفاض تكلفتها وسهولة تنفيذها، وذلك مقارنةٍ بالمصادر الأخرى لإنتاج الطاقة بالإضافة إلى أنها لا تتطلب بالضرورة حجم استثمارات ضخم. حرصت العديد من دول العالم على تطبيق تلك التكنولوجيا، لأنها تعمل على تجنيب حوالي 43 ألف طن سنويًا من الانبعاثات الضارة، وذلك في حالة حرق الكتلة الحيوية بدلًا من الفحم للحصول على القدرة نفسها من الكهرباء. بوجه عام، أن حوالي من 70 إلى 85% من مكونات النفايات مواد عضوية، لذلك تُعد إمكانية إنتاج الطاقة منها لأغراض عديدة منها التدفئة والتسخين وتوليد الكهرباء كبيرة جدًا. وعليه، تُشكل عملية الحصول على الطاقة من المخلفات القابلة للاحتراق من أحد أهم الأهداف الاقتصادية للدول وتُعد إضافة مهمة للدخل القومي، فضلًا عن تأثير ذلك في خفض حجم النفايات الكلي بالدولة، ولذلك أنشأت العديد من الدول محطات لتوليد الكهرباء أو الحرارة عن طريق الحرق المباشر للنفايات الصلبة، وعلى سبيل المثال نجد:

محطة فانكوفر في كندا التي تحرق حوالي 260 ألف طن من المخلفات سنويًا، تولد كهرباء تكفي لحوالي أكثر من حوالي 15 ألف بيت. وعليه تحقق البلدية إيرادات قدرها حوالي 10 ملايين دولار سنويًا من مبيعات الكهرباء وحوالي 300 ألف دولار من بيع الحديد والمعادن الأخرى.

محطة سباتيلو في فيينا أصبحت معلمًا من معالم المدينة، وذلك بسبب مدخنتها الشاهقة التي تبدو كمنارة جميلة، حيث تم تحويل المحطة كلها إلى قطعة فنية تتناسب مع سمعة فيينا.

تقوم هذه المحطة بحرق حوالي 250 ألف طن من نفايات القطاع السكني سنويًا، والتي ينتج عنها حوالي 121 ألف ميجاوات/ساعة من الكهرباء، وحوالي 500 ألف ميجاوات/ساعة على شكل تدفئة مركزية، وحوالي 6 آلاف طن من الحديد الذي يمكن إعادة تدويره، ويستفيد منه أكثر من حوالي 50 ألف بيت في فيينا في التدفئة.

محطة مياشيما في أوساكا باليابان لتوليد الطاقة من النفايات، تبدو وكأنها إحدى مدن ملاهي الأطفال ويأتي السياح من أنحاء العالم لزيارتها. تحرق المحطة حوالي 330 ألف طن من المخلفات الصلبة سنويًا، وقدرة إنتاجية تقدر بحوالي 32 ألف كيلووات من الكهرباء، وهناك العشرات من المحطات المماثلة في اليابان.

تُعد محطة لوجانج زن في شنغهاي في الصين، من أكبر المحطات في العالم التي تحول المخلفات الصلبة إلى طاقة حيث تحرق مليون طن من النفايات سنويًا، بطاقة قدرها حوالي 60 ألف كيلووات من الكهرباء.

فوائد مشروعات تحويل المخلفات الصلبة إلى طاقة:

وفقًا لما سبق، من الممكن استنتاج بعض المنافع العامة لمشروعات تحويل المخلفات إلى طاقة في النقاط التالية:

منافع اقتصادية، تحتاج المخلفات بشكل عام إلى أراضٍ كبيرة، وتجهيز مكبات المخلفات مكلف للغاية، حيث تصل تكاليف تحضير مكبات المخلفات الكبيرة إلى أكثر من حوالي 500 مليون دولار. كما أن شحن المخلفات برًا وبحرًا إلى مناطق أو دول بعيدة

للتخلص منها مكلف أيضًا، فإذا تم مقارنة هذه التكاليف بتكاليف بناء محطة لحرق المخلفات وتوليد الطاقة منها، نجد أن هناك وفورات كبيرة، بالإضافة إلى العوائد المتوقعة من عمليات بيع الكهرباء، وفي حالة الدول المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي، فأن استخدام المخلفات في عمليات توليد الكهرباء يعني توفير كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي للتصدير دون أي تكاليف إضافية، أو استخدامها في مجالات تدر قيمة مضافة أكبر مما لو تم حرق النفط والغاز لتوليد الكهرباء.

منافع بيئية، يولد حرق المخلفات غاز ثاني أكسيد الكربون وبعض الغازات الأخرى، إلا أنه لو نظرنا إلى صافي الغازات المنبعثة من البداية للنهاية لوجدنا أن مشروعات تحويل المخلفات إلى طاقة صديقة للبيئة. على سبيل المثال من أهم الغازات المنبعثة من النفايات غاز الميثان، والذي يُعد أخطر من غاز ثاني أكسيد الكربون.

منافع سياحية، بالنظر إلى محطة مياشيما في أوساكا في اليابان، نجد أن المحطة تحولت إلى قطعة فنية ومعلم سياحي يزوره السائحون من كافة أنحاء العالم، وهو الأمر الذي نشط المنطقة التي تقع بها المحطة اقتصاديًا، على الرغم من أنها في الأصل أبعد ما تكون عن كونها مدينة سياحية.

الجهود المصرية في تلك الصناعة الاستراتيجية:

لم تُعد الأطنان الضخمة من النفايات والمخلفات تُمثل مشكلة في مصر بل أصبحت ذات قيمة اقتصادية مضافة، وذلك عن طريق إدارة شاملة لملف النفايات. من هنا تجدر الإشارة إلى أن أكبر مصدر للمخلفات الصلبة في مصر منذ أكثر من حوالي 30

عامًا، وهي المخلفات البلدية أو القمامة المتولدة من القطاع السكني والقطاع التجاري والمحال التجارية وكافة الأنشطة الإنسانية. حيث بلغ حجم المتولد طبقًا لأخر حصر فعلي ما لا يقل عن حوالي 26 مليون طن سنويًا من المخلفات الصلبة البلدية، وأن ما يتم تدويره كان لا يتعدى نسبة حوالي 20%، حيث إن مخلفات البلدية الصلبة هي في الأساس النفايات المجمعة من البلديات متمثلة في نفايات سكنية، تجارية، قمامة من الشوارع، محتويات حاويات النفايات وتنظيف الأسواق.

يُعد تحويل النفايات إلى طاقة مشروع طموح تكاتفت فيه جهود 4 وزارات، وهي البيئة والإنتاج الحربي والتنمية المحلية والكهرباء، بهدف تحويل المخلفات التي كانت تُشكل مشكلة مزمنة بالشارع المصري لعصور طويلة، إلى مصدر مهم للطاقة الكهربائية، وذلك تماشيًا مع التوجه المصري للعمل على إيجاد بدائل لدعم منظومة الطاقة المصرية ببدائل متجددة أخرى نظيفة لا تضر بالبيئة وحياة الإنسان. لذلك تُمثل مشروعات إدارة النفايات في مصر جزءًا كبيرًا من الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على البيئة بالإضافة إلى تعظيم الموارد المتاحة.

وأمام ما تقدم، تسعى الدولة المصرية إلى جذب العديد من الاستثمارات في تلك الصناعة الاستراتيجية، حيث إنها تستهدف جذب استثمارات أكثر من حوالي مليار دولار في مجال تدوير المخلفات لإنتاج الكهرباء واستثمارات مباشرة تتراوح من حوالي 17 إلى 20 مليار جنيه مطروحة أمام القطاع الخاص، للدخول وتقديم هذه الخدمة وتحقيق عائدات على استثماراته.

وهنا يجب إلقاء الضوء على أهم خطوات الخطة المصرية لتحويل المخلفات البلدية الصلبة لمصدر مهم للطاقة الكهربائية كما هو موضح في النقاط التالية:

- يتيح قانون المخلفات فرصًا عديدة للاستثمار في المخلفات، أولها الجمع والنقل، بالإضافة إلى عمليات التدوير لإنتاج الوقود والسماد، التي تحتاج إلى تكاليف لإنشاء المصانع من خلال القطاع الخاص، وكذلك المعالجات الحرارية لتحويل المخلفات للكهرباء، والتي تم إصدار تعريفة التغذية الكهربائية لها بقيمة 1.40 قرش/ وات ساعة.

- في بداية مارس من عام 2022، صدرت اللائحة التنفيذية لقانون إدارة المخلفات الجديد، وذلك من أجل وضع شروط وضوابط تنظم عملية جمع، نقل، وتدوير المخلفات، نظرًا للطفرة التي شهدها مجال إدارة المخلفات، حيث أصبح محل استثمار، ومن الأمور التي نظمتها اللائحة التنفيذية للقانون هي إدارة المخلفات في المجتمعات العمرانية الجديدة.

- تطبق مصر النموذج الألماني لتحويل مخلفات الطاقة، الذي يعتمد على حرق حوالي 400 ألف طن سنويًا بمعدل حوالي 1200 طن يوميًا من المخلفات وتخدم حوالي 1.6 مليون مواطن، بقوة عاملة تقدر بحوالي 440 عاملًا و100 سيارة تعمل في جمع المخلفات ونظافة الشوارع، وتحقق دخلًا لألمانيا يبلغ حوالي 90 مليون يورو سنويًا، حيث يعتمد توليد الطاقة من المخلفات على أحدث تكنولوجيا لتوليد الطاقة من المخلفات، وذلك مع تطبيق نظام رصد

ومراقبة ومعالجة الانبعاثات الناتجة من حرقها، وذلك بهدف توافقها مع المعايير الألمانية في تلوث الهواء الناتج من انبعاثات المحارق ومنشآت توليد الكهرباء.

- يتبنى المشروع إمداد الأوتوبيسات والمركبات بالطاقة الكهربائية المشتقة من معالجة المخلفات، بالتعاون مع الجانب الياباني.

- تقدر التكلفة الاستثمارية لإنشاء محطات توليد الكهرباء من المخلفات طبقا للتجربة الألمانية حوالي 500 مليون يورو، إضافة لتكلفة التشغيل سيتم توفيرها من خلال حصيلة بيع الكهرباء والطاقة الحرارية، فضلًا عن رسوم الجمع المنزلي، ورسوم نظافة الشوارع.

- تحويل المخلفات لطاقة بعدة صور، بينها مصانع تدوير المخلفات وتحويلها إلى سماد عضوي ووقود بديل، من خلال حرقها في محارق خاصةٍ دون الحاجة لفصلها قبل الحرق.

- تسعى الدولة للتوسع في إعادة تدوير المخلفات الزراعية على مستوى الجمهورية، وإنشاء مصانع للاستفادة من المخلفات الزراعية، الناتجة عن المساحات المنزرعة الكبيرة لقش الأرز، وتحويلها لطاقة.

- وضعت وزارة البيئة استراتيجية لإدارة المخلفات الزراعية، وجرى الانتهاء منها، إذ أصبح يتوافر لدى الوزارة البيانات الخاصة بمصانع المخلفات لإنتاج الوقود البديل.

- افتتاح أول محطة لتحويل المخلفات إلى طاقة متجددة، كأول نموذج حقيقي لتحويل المخلفات لطاقة كهربية وسماد عضوي، ويُعد المشروع الأول من نوعه في مصر، حيث إن هذه التقنية ذات انبعاثات صفرية، وهو مشروع إرشادي بسعة حوالي 2.5 طن في اليوم وقدرة إنتاجية حوالي 100 كيلووات ساعة من الطاقة الكهربائية.

- تستهدف الحكومة المصرية إقامة حوالي 56 مصنعًا متخصصًا في إعادة تدوير المخلفات بكافة أنواعها، حيث يعمل من هذا العدد حاليًا 28 مصنعًا، وذلك من أجل التخلص الآمن من هذه المخلفات والتي يصل حجم إنتاجها السنوي إلى نحو حوالي 90 مليون طن، منها حوالي 26 مليون طن مخلفات صلبة (قمامة) أي ما يقرب من ثلث إنتاج مصر من المخلفات، وما يتم تدويره فقط حوالي 20% من الكميات المتولدة.

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين محافظة الفيوم وشركة إنيرجي الدولية لتحويل المخلفات إلى ديزل حيوي، وجرافين بمنطقة كوم أوشيم بالفيوم للحصول على طاقة نظيفة من خلال إنتاج الديزل والجرافين والأسمدة العضوية من النفايات الصلبة، سواء البلدية أو الزراعية مما يقضي على انبعاثات الكربون.

تنفيذ برامج بيئية متكاملة لتحفيز الطاقة النظيفة وتدوير المخلفات
برنامج متكامل لإدارة المخلفات البلدية الصلبة
يهدف البرنامج إلى تطبيق معايير دولية لمدافن النفايات لتقليل انبعاثات الميثان وتحويل المخلفات الى وقود
340-500 مليون دولار إستثمارات إجمالية لتنفيذ المرحلة الاولى من مبادرات تحويل المخلفات إلى كهرباء
15 مدفن صحي و 11 محطة وسيطة ثابتة في 6 محافظات و13 محطة وسيطة متحركة في 8 محافظات تم تسليمهم في إطار البرنامج
إصدار قانون رقم 202 لسنة 2020 لتنظيم إدارة المخلفات ليكون أول قانون لإدارة وتنظيم المخلفات في مصر
يونيو 2021 تم افتتاح أول نموذج في مصر لتحويل النفايات إلى كهرباء بالفيوم بسعة 2.5 طن يوميا مخلفات بلدية وزراعية
أبريل 2021 تم إطلاق الحملة القومية للتخلص الأمن من المخلفات الإلكترونية من خلال التطبيق الإلكتروني E-TADWEER
مشروعات الغاز الحيوي
تحويل المخلفات الحيوانية والزراعية إلى غاز حيوي يستخدم في الطهي وتسخين المياه على مستوى المنزل الريفي والمزرعة
١٧٣٢ وحدة تم تنفيذها في ١٨ محافظة وفرت استخدام ١٧٨٦ آلف أسطوانة غاز البوتجاز في السنة خلال ٨ سنوات
تستعد الحكومة لإطلاق برنامج وطني لنشر استخدام أنظمة الغاز الحيوي في ريف مصر
المصدر
الباحث
ECSS
المركز المصري

مشروع تحويل المخلفات إلى طاقة كهربائية بمنطقة أبو رواش:

يأتي مشروع تحويل المخلفات إلى طاقة كهربائية بمنطقة أبو رواش تنفيذًا لتوجيهات السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، بشأن ضرورة رفع كفاءة منظومة المخلفات البلدية والتغلب على مشاكل تراكم المخلفات والتخلص الآمن منها واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة من خلال منظومة جديدة للإدارة المتكاملة للمخلفات. حيث سيتم البدء بإقامة محطة في أبو رواش بمحافظة الجيزة على مساحة تتراوح من حوالي 10-12 فدانًا، حيث يهدف المشروع إلى معالجة حوالي 1200 طن / يوم مخلفات صلبة بلدية إلى حوالي 30 ميجاوات / ساعة، كما هو موضح في الشكل التالي.

الأهمية الاقتصادية لتوطين صناعة تحويل المخلفات إلى طاقة:

- العمل على خلق بيئة صحية ونظيفة، مما تعمل على تعزيز الأمن المناخي.

- إنتاج كهرباء صالحة للاستخدام بأشكالها المختلفة.

- تخفيض حجم المخلفات التي يتم دفنها في المدافن الصحية، حيث إنه سيتم توصيل المخلفات إلى بوابات منشأة المعالجة بأنواعها، بحيث نصل إلى أن ما يتم إخراجه من مخلفات كميات لا تتجاوز حوالي 25% من إجمالي المخلفات التي يتم تدويرها يتم توجيهه للمدافن الآمنة، مما سيحقق توفيرًا في الأراضي المحولة لمدافن آمنة، حيث كان يتم دفن أكثر من حوالي 80% من المخلفات التي يتم جمعها، وتهدف تلك المشروعات إلى خفضها لتصل إلى حوالي 20% فقط.

- استخدام المخلفات لإنتاج الكهرباء يحقق موارد قيمة قد يرفع من كفاءة المدن واستدامتها.

- تجنب وجود تراكمات من المخلفات والقمامة داخل المحافظات التي بكل تأكيد لها تأثيراتها السلبية على الصحة العامة للمواطن.

- العمل على تعزيز الاستراتيجية العامة للطاقة داخل الدولة وتنويع مصادر إنتاجها والتوسع في تحقيق قيمة مضافة.

- استغلال المخلفات بتحويلها إلى طاقة، يجعل لها قيمة اقتصادية ومصدر متجدد للطاقة، كلما يزيد حجمه تزيد الطاقة المنتجة منه.

- العمل على جذب الاستثمارات والقطاع الخاص في تلك الصناعة الحيوية، ومن شأن دخول القطاع الخاص في شراكات في هذه الصناعة وليس ليكون وسيلة لتوفير دخل للشباب من خلال دفع الأجور فقط ولكن بهدف تعميم مفهوم إعادة التدوير.

- المساهمة في نقل التكنولوجيات الحديثة في مجالات التصنيع المختلفة، وبهدف تعميق التصنيع المحلى وزيادة القيمة المضافة وخفض فاتورة الاستيراد وتوفير العملة الأجنبية بما يعزز الاقتصاد القومي.

- المساهمة في توفير فرص عمل كبيرة، وذلك لأنه من شأن إدارة المخلفات المقترنة بإنتاج الطاقة توفير فرص عمل تصل إلى حوالي أكثر من 100 ألف فرصة عمل.

- تزداد ثقة العالم بهذه العمليات المتطورة، لأنها توفر طاقة نظيفة متجددة ومأمونة ومجربة وتتماشي مع المعايير البيئية العالمية.

مقترحات للتطوير:

قطعت الدولة المصرية بالفعل شوطًا كبيرًا في ملف إدارة المخلفات، وأخذت العديد من الخطوات الجادة التي تهدف إلى إدارة هذا الملف بصورة شاملة تهدف إلى تحقيق وتعزيز مبدأ الأمن المناخي. ولكن ما تزال هناك العديد من التحديات والعقبات، ومن هنا يمكن إيضاح بعض المقترحات التي من الممكن أن تسهم في تذليل تلك العقبات ومنها:

- أزمة المخلفات تبدأ بالمواطن المصري وتصرفه، والدولة وحدها لن تستطيع القضاء عليها، لذلك يجب العمل على تحفيز المواطن عن طريق مبادرات وعروض قوية مقابل المساعدة في تصنيف تلك المخلفات الناتجة، لأن مرحلة الجمع من أصعب مراحل إدارة المخلفات.

- ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي من خلال الدراسات الفنية لكي يتم التغلب على التحديات في تلك الصناعة.

- يجب ألا يقتصر النظر إلى الاقتران بين إدارة المخلفات وإنتاج الكهرباء منها على التقلبات في مسألة العرض، ولكن يجب أن يشتمل على توافر البنية التحتية لتلك العمليات.

- إطلاق حملة إعلامية موسعة تهدف إلى رفع الوعي البيئي للمواطن، مع التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لتلك المخلفات وعمليات تحويلها إلى طاقة من الممكن استغلالها.

- حجم المخلفات وفرزها يكلف الدولة الكثير من المال لأنها تكنولوجيا مختلفة تمامًا عن المصادر الأخرى المنتجة للطاقة، لذلك يجب عقد العديد من الشراكات ودراسة التجارب الناجحة في تلك الصناعة ومنها التجربة اليابانية والألمانية وغيرها.

- ضرورة العمل على تقديم العديد من الحوافز المالية للقطاع الخاص، لكي تصبح تلك الصناعة أكثر ربحية للقطاع الخاص.

مجمل القول، مشروعات استخدام الطاقة من المخلفات تحقق أهدافًا اقتصادية وبيئية عدة، بالإضافة إلى خدمة المجتمع، وهناك القليل من المشروعات التي تحقق مثل هذه الأهداف مجتمعة. لذلك يُشكل إنتاج الطاقة من المخلفات أحد أهم الحلول المهمة للتخلص من التلوث البيئي وخفض مستويات الانبعاثات، بالإضافة إلى إنتاج الطاقة محليًا.

وفي الأخير، أن المخلفات في مصر بشكلها الحالي لا تُشكل مشكلة أو عبئًا، ولكنها ثروة ضخمة تتعامل معها الدولة المصرية بمنتهى الدقة، حيث إن عملية إدارة المخلفات كانت تُدار في الماضي بطريقة عشوائية وغير آمنة.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg